

Distr.: General  
18 April 2006  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٦

نيويورك، ٣-٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت\*

تهيئة بيئة مؤاتية على الصعيدين الوطني والدولي  
لإيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل  
الكريم للجميع، وتأثير تلك البيئة على  
التنمية المستدامة

بيان مقدم من مؤسسة بحوث نقل ودمج التكنولوجيا، وهي منظمة  
غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



## بيان

”دولار واحد للتنمية“ - مبادرة لتعزيز نظم الإدارة العامة وبناء رأس المال البشري بوصفهما وسيلة لإيجاد فرص العمل الكريم والمنتج في الاقتصادات النامية

أدرجت مبادرة ”دولار واحد من أجل التنمية“ في بيان رسمي (E/2005/NGO/1) قدم في منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات غير الحكومية لسنة ٢٠٠٥، كمبادرة لإعادة استخدام تطبيقات الحكومة الإلكترونية التي تسعى إلى دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية بسد الفجوة الرقمية عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب.

ومع تزايد عدد الديمقراطيات، فإن المفهوم لم يعد يقتصر على الانتخابات، وإنما يركز على عدد من الأشكال الأخرى لمشاركة المواطنين في الحكم. وبقدر ما يتعلق الأمر بالعلاقة بين ’الحكومة والمواطنين‘، هناك مجال واسع للتفاعل يتراوح من تبادل المعلومات والتشاور إلى المشاركة الفاعلة القائمة على مستويات مختلفة من الشراكة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى مفهوم الحكم الرشيد باعتباره ركنا هاما من أركان تنمية المجتمع.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، يتمثل أحد الأهداف الإنمائية الهامة في إيجاد فرص عمل كافية، ولا سيما لفائدة الشباب. وهذا مجال يحظى باهتمام عالمي. ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانيات هائلة لتحسين جوانب إيجاد فرص العمل.

وأصبح الحصول على المعلومات عاملا حاسما يمكن للمجتمع العالمي من خلاله أن يحكم على البلدان إن كانت من الذين يملكون أو الذين لا يملكون - من أغنياء المعلومات أو من المفتقرين إليها.

وتركز هذه المبادرة على تعزيز نظم الإدارة العامة وبناء رأس المال البشري بوصفهما من الأدوات الأساسية نحو إيجاد فرص العمل الكريم والمنتج في الاقتصادات النامية. وبتعزيز المشروع على ”إعادة استخدام التكنولوجيا“، فإنه لا يقتصر على أن له القدرة على تطوير هيكل حكومة إلكترونية على نطاق الوطن بجزء ضئيل من التكلفة الأصلية فحسب، وإنما لديه إمكانية إيجاد فرص العمل حتى في المناطق الريفية من خلال شبكات أكشاك المعلومات والمؤسسات الصغيرة التي تباع من بين ما تباع الخدمات التي تقوم على الهاتف، وتعمل بوصفها ”وسطاء المعلومات“ وتزاول الأنشطة القائمة على التجارة الإلكترونية، كما هو الأمر مع مراكز الاتصالات عن بعد ومقدمي خدمات التلفزيون عن طريق الكابل، بمعدات كالتابعات أو ناسخات الصور أو أطباق الأقمار الصناعية، حيث يحصل الشباب المحلي على فرص العمل الكريم والكامل.

وحيث أن الجمهورية الدومينيكية أول بلد تجريبي، فقد حشد المشروع الدعم لمشروع قرار يتعلق بالإدارة العامة والتنمية اعتمدته الجمعية العامة لاحقا في دورتها الستين (قرار الجمعية العامة ٣٤/٦٠).

وقد تم توثيق المشروع في المنشور التذكاري لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات؛ والكتاب الذهبي حل عملي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة من أجل التنمية. وقد عرض أيضا خلال المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات الذي عقد في تونس، ١٦-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

ويدمج المشروع إدماجا تاما قيم "المنتدى العالمي المعني بإعادة تحديد دور الحكومة" ويسعى إلى المشاركة في المنتدى العالمي السابع الذي من المقرر أن تستضيفه الأمم المتحدة، كما سيتيح فرصة جيدة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالإدارة العامة والتنمية.

ويناشد المشروع جميع ذوي المصلحة العاملين في قطاع الإدارة العامة/الحكومة الإلكترونية العمل معا من أجل تنفيذ المبادرة بما أنها تعمل من أجل الهدف الأكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.